

Distr.
LIMITED

TD/B/54/L.3/Add.3
22 October 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الرابعة والخمسون

جنيف، ١-١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الرابعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

المقرر: السيد محمد علي زارع زار (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

الصفحة

٢ ثانياً - ملخص الرئيس (تابع)

استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة
للبلدان النامية

٥ أنشطة التعاون التقني

ثانياً - ملخص الرئيس (تابع)^(١)

استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

١ - لقد كان الاستعراض صريحاً وبنّاء ووفّر زخماً إيجابياً لجولة الدوحة من المفاوضات التجارية الجارية. وأثنى المشتركون على الأمانة لقيامها بإعداد مذكرة المعلومات الأساسية (TD/B/54/5) التي قدّمت تقييماً كاملاً ومتوازناً للتقدم المحرز في برنامج عمل الدوحة من منظور إنمائي.

٢ - وكان هناك توافق في الآراء على أن التجارة تمثّل محرّكاً للنمو والتنمية وأنه يمكن للنظام التجاري المتعدد الأطراف أن يُسهم إسهاماً ذا شأن في تحقيق مكاسب في مجال التنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن تحقيق مكاسب في التنمية عن طريق التجارة يتطلب اعتماد سياسات واقية وتوفّر المرونة من أجل تحديد سرعة عملية التحرير وتدرّجها على نحو ملائم. وقد برزت البلدان النامية كجهات فاعلة رئيسية، مما أفضى إلى ظهور "جنوب جديد". وقد تزايد تأثير هذه البلدان في تطوّر النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولا تزال التجارة العالمية تنمو ولكن بعض البلدان لا تزال تتعرض للتهميش، وبخاصة أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وهناك العديد من البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية الأولية. وهذا يتطلب الأخذ بنهج شامل ومكثّف لمعالجة قضايا السلع الأساسية يشمل وضع استراتيجيات عملية للتجارة والتنمية في قطاع السلع الأساسية على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية. وبالتالي فإن المكاسب الناشئة عن تحرير التجارة ليست موزعة على نحو متكافئ فيما بين البلدان. ولذلك ينبغي للبلدان النامية أن تسهم بطريقة تتناسب مع قدراتها. ومن شأن تقوية المحتوى الإنمائي لجولة الدوحة من المفاوضات التجارية أن تساعد البلدان النامية في الاستفادة من التكامل التجاري.

٣ - وقد وصلت مفاوضات الدوحة إلى منعطف حرج. وشدّد المشتركون على أهمية اختتام هذه الجولة بنجاح وفي الوقت المناسب مع تحقيق نتائج متوازنة موجّهة نحو التنمية. ومع الاعتراف بما تواجهه هذه الجولة التفاوضية من ضيق في الوقت، فقد شدّد العديد من المشتركين على الحاجة إلى "إدراج المحتوى الصحيح" وتأمين الحصول على عوائد إنمائية كافية في إطار النتائج المتفاوض عليها. وهذا يتطلب التزاماً إيجابياً ومرونة في البحث عن أرضية مشتركة من قِبَل جميع المشتركين، على أن تضطلع الدول التجارية الرئيسية بدور الريادة. ومن الضروري اختتام جولة الدوحة بنجاح إذا ما أُريد للبلدان النامية أن تدخل في صُلب النظام التجاري المتعدد الأطراف وأن تحافظ على مصداقيتها أو تعززها. وتشتمل مخاطر الفشل على اللجوء بدرجة أكبر إلى المبادرات الإقليمية والثنائية، وتزايد التزعة الأحادية، وعودة الحمائية والمنازعات التجارية إلى الظهور، والآثار السلبية على الاقتصاد العالمي وعلى النظام التجاري المتعدد الأطراف والنمو في البلدان النامية.

(١) ترد الصيغ الإلكترونية للبيانات التي أدلى بها أعضاء الوفود مدرجة في موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت بالشكل واللغة اللتين وردت بهما. وللإطلاع على الخطابات، انظر الموقع www.unctad.org/meetings، واختر الهيئة الحكومية الدولية والدورة المطلوبتين، ثم اضغط على كلمة "البرنامج".

٤- وأشير إلى أن جولة الدوحة ينبغي أن تعالج الشواغل والاهتمامات المختلفة للبلدان النامية. وقد استرعت الوفود الانتباه إلى ضرورة أن تتاح للبلدان النامية فرص جديدة ومحسنة للوصول إلى الأسواق ودخولها في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، ولا سيما فيما يتعلق بأسلوبي التوريد ٤ و١. ومن المكتسبات الرئيسية الأخرى التي يمكن أن تتحقق ما يشمل إتاحة وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على أساس إعفائها بالكامل من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص، مع تطبيق قواعد منشأ شفافة وبسيطة، وقواعد تجارية أكثر إنصافاً، وهيئة "ميدان منافسة متكافئة" لإزالة التباينات القائمة وتشويه التجارة؛ وإيجاد حلول محددة وطموحة لمشكلة القطن؛ وممارسة المزيد من الانضباط فيما يتعلق بالمعايير المشوهة للتجارة فيما يخص الصحة العامة والصحة النباتية والحواجر التقنية التي تعترض التجارة، وإتاحة قدر كاف من الاستقلال الذاتي على صعيد اختيار السياسات العامة فضلاً عن إتاحة حيزٍ للتحرك في مجال الإدارة الاقتصادية، بما في ذلك عن طريق المعاملة الخاصة والمتميزة الفعالة والعملية والتعامل دون اشتراط تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تطبيقاً كاملاً؛ واتخاذ تدابير للتضامن الدولي من أجل بناء قدرات توريد تنافسية، بما في ذلك فيما يتصل بالخدمات والهياكل الأساسية ذات الصلة بالتجارة في البلدان النامية، وبخاصة عن طريق مبادرة "المعونة من أجل التجارة". وتم التشديد على ضرورة إتاحة تمويل إضافي كبير وبممكن التنبؤ به لصالح جميع البلدان النامية التي تحتاج إليه، وضرورة وجود آليات تنفيذ فعالة. ودُعي الأونكتاد إلى تقديم مساهمة كبيرة في هذه المبادرة. وتم الترحيب بالتطورات التي حدثت مؤخراً في تنفيذ الإطار المتكامل المحسن لصالح أقل البلدان نمواً.

٥- وشدد المشاركون على أهمية الولايات التفاوضية القائمة وعلى المكانة المركزية للزراعة. وأشير إلى أن من المهم أن تكون هناك معالجة وافية، بما في ذلك عن طريق آلية المنتجات الخاصة والضمانات الخاصة - لقضايا الأمن الغذائي، وأمن مصادر الرزق، والتنمية الريفية. كما أن من الضروري معالجة الاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان النامية التي هي مستوردة صافية للأغذية والبلدان المعتمدة على الأفضليات. وفيما يتعلق بالمفاوضات المتصلة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، شدد معظم المشاركين على ضرورة مراعاة التامة للمبادئ المتفق عليها والمتمثلة في عدم اشتراط التعامل على أساس تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تطبيقاً كاملاً، وتوفير درجة مماثلة من الطموح والتوازن في مجال الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وأعرب العديد من المشاركين عن قلقهم إزاء المستوى المقترح للتحرير فيما يخص في وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية باعتبار أن ذلك يؤدي إلى تحولٍ عن التصنيع، بينما قال آخرون إن من المهم خلق فرص حقيقية وكبيرة للتجارة والوصول إلى الأسواق.

٦- ولاحظ المشاركون أن النجاح في اختتام الجولة يقتضي بالضرورة مستوى متناسباً من التقدم في المجالات الأخرى في إطار مشروع واحد يشمل الخدمات والقواعد وتيسير التجارة والاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ورأى بعض المشاركين أن الناتج القوي في الخدمات مهم بصفة خاصة. ويتيح الوصول إلى الأسواق بمغزى تجاري في قطاعات الخدمات. ويمكن للأساليب التي تهم البلدان النامية - وخاصة الأسلوب ٤ أن تولد مكاسب كثيرة في مجالي التجارة والرعاية، وتسهم في الحد من الفقر. وكانت خدمات التجارة والتنمية ذات أهمية كبيرة للبلدان النامية. وعلى سبيل المثال، فخدمات الهياكل الأساسية كالخدمات المالية وخدمات الاتصالات لها آثار إنمائية كبيرة. ورئي أن عمل الأونكتاد الشامل بشأن الخدمات - الذي يشمل تحليل السياسات والتقديرات القطرية، ودعم المفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية، والمناقشات الحكومية الدولية بما في ذلك عن

طريق اجتماعات الخبراء المنتظمة - له قيمة كبيرة وينبغي استمرار دعمه وتحديد أولوياته في سياق الأونكتاد الثاني عشر.

٧- وأبرز عدة مشاركين التحديات الصعبة التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وكثيراً ما كانت مفاوضات الانضمام تقود إلى التزامات صارمة في التحرير والإصلاح، لا تتناسب مع مستوياتها في التنمية. وأثنى المشاركون بشدة على دعم الأونكتاد التحليلي والتقني للبلدان طالبة الانضمام في كل مراحل الانضمام والعمليات التي ينبغي تعزيزها مع المانحين والدعم من الميزانية العادية.

٨- وفي ضوء الانتشار الأخير لاتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية أعاد كثير من المشاركين التأكيد على قيمة النظام التجاري المتعدد الأطراف ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية وأهمية التعددية في الإدارة الرشيدة للتجارة. وأسفرت اتفاقات التجارية الإقليمية بين الشمال والجنوب، حيث تكون للبلدان المتقدمة اليد الطولى في المساومة، عن التزامات "منظمة التجارة العالمية وزيادة". والنظام القائم على القواعد في منظمة التجارة العالمية نظام ديمقراطي ويوفر الملاذ للضعفاء. ثم إن الكثير من القضايا الأساسية لا يمكن معالجتها إلا في المفاوضات المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية. ولما كانت الاتفاقات التجارية الإقليمية تبقى نافذة فلا حاجة إذن لتحديد سبل لضمان التلاحم بين طبقات النظام التجاري المختلفة، وإضفاء "تعددية الأطراف" على المبادرات الإقليمية من أجل التلاحم على مستوى المنظومة، مع مراعاة البعد الإنمائي في تلك الاتفاقات. وشدد المشاركون كثر على تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية في مجالي التجارة والاستثمار. ويوفر التكامل الإقليمي بين الجنوب والجنوب سبيلاً واعداً للتوسع في التجارة بين الجنوب والجنوب. ومن شأن الجولة الثالثة من المفاوضات في إطار النظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية أن يحفز التجارة بين الجنوب والجنوب ويعد تكملة جيدة لمنظمة التجارة العالمية. وقد طلب إلى الأونكتاد أن يواصل أداء دور رائد في دعم المفاوضات التجارية الإقليمية والتعاون على صعيدي الشمال والجنوب، والجنوب والجنوب.

٩- وأشاد المشاركون بدور الأونكتاد في اتباع وحماية النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على الانفتاح والمساواة والقواعد، والذي يمكن التنبؤ به واللامتيزي. وأعادوا التأكيد على استمرار أهمية دور الأونكتاد الحكومي الدولي الباني للتوافق في رصد التطورات وتحليل آثارها في النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية. ولقد أثر الأونكتاد وعملياته الحكومية الدولية تأثيراً إيجابياً في المفاوضات التجارية، المتعددة الأطراف، بما فيها جولة الدوحة، ولا سيما في مجال التأكيد على تسخير الأرباح من أجل التنمية. فينبغي للأونكتاد أن يواصل بحثه وتحليله الفريدين الموجهين نحو السياسات بشأن قضايا المفاوضات التجارية التي تؤثر على البلدان النامية. وأشاد المشاركون بما يقوم به الأونكتاد من تعاون تقني وبناء قدرات في النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية، بما في ذلك احترام الوصول إلى الأسواق والخدمات والمنتجات الزراعية وغير الزراعية، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والقواعد وتسوية المنازعات، والسلع الأساسية. وينبغي أن تُعطى أولوية مستمرة لعمل الأونكتاد بشأن المفاوضات التجارية. وينبغي أن يُسهم الأونكتاد بقدر كبير في مبادرة مساعدة التجارة والمبادرات الدولية الأخرى، من أمثال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وجرى التأكيد في تلك المجالات على

ضرورة زيادة دعم المانحين. وينبغي للأونكتاد الثاني عشر أن يعيد تأكيد وتعزيز ولاية الأونكتاد ودوره الحفاز في المفاوضات التجارية. كما ينبغي أن يساعد الأونكتاد في تعزيز التلاحم المنهجي في الهيكل الاقتصادي الدولي بحيث يجعله موصلاً للنمو الاقتصادي والتنمية، وأن يواصل الإسهام في مناقشة السياسات على مستوى الأمم المتحدة بشأن التجارة والتنمية.

أنشطة التعاون التقني

١٠- شددت جميع الوفود على أهمية التعاون التقني كإحدى الدعائم الثلاث لعمل الأونكتاد، وعلى ضرورة زيادة الروابط والاتساق بين الدعائم. واعتبرت جميع الوفود أن العملية التي يرد وصفها في الفقرة ١٨ من مشروع المقرر المتعلق بتنفيذ التوصية ١٩ والوارد في تقرير فريق الشخصيات البارزة تزيد هذا الاتساق. واتفقت الوفود أيضاً على حاجة الأونكتاد إلى تمويل وبرمجة يتميزان بالاستقرار والاستمرار في الأجل الطويل وإمكانية التنبؤ بهما، بالإضافة إلى تحسين الرقابة على تنفيذ البرامج والمشاريع، والإدارة بالنتائج. غير أن بعض الوفود رأت أن اعتماد العملية التي يرد وصفها في الفقرة ١٨ من المقرر ينبغي ألا يمنع المانحين من تخصيص مساهماتهم الفردية إن أرادوا ذلك. وأعربت بعض الوفود عن قلقها لأن عدداً كبيراً للغاية من المشاريع يعكس جداول أعمال المانحين بدلاً من احتياجات المستفيدين. ورأت هذه الوفود أن الآلية الداخلية الجديدة ينبغي أن تكفل انسجام الموارد مع أولويات المستفيدين والمانحين على حد سواء. وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة تحقيق توزيع للموارد أكثر إنصافاً على المستوى الإقليمي.

١١- وطلب من الأمانة تزويد الدول الأعضاء بمزيد من المعلومات المفصلة عن طلبات الحصول على التعاون التقني ومتابعتها، واستنتاجات اللجنة المشتركة بين الشعب لاستعراض مشاريع التعاون التقني، وأنشطة التعاون التقني لشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة التي تنتج عن إعادة التفكير في نهجها الاستراتيجي، والدمج والتزامن. وطلب من الأمانة أيضاً بذل جهود كبيرة لزيادة التمويل، ولا سيما التمويل المقدم من القطاع الخاص. وقالت بعض الوفود إنه لتحقيق مزيد من التأثير، ينبغي أن يعيد الأونكتاد تحديد هيكله، وأن يعدّل إجراءاته التنظيمية والإدارية الداخلية وأن يحسن استراتيجيته المتعلقة بالاتصالات لكي تصبح منتجاته وخدماته قابلة للتحديد بوضوح ومعروفة.

١٢- وفيما يتعلق بتنفيذ التوصية ١٨ من تقرير فريق الشخصيات البارزة، رأت عدة وفود أن الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة بالغ الأهمية لمستقبل الأمم المتحدة، وأعربت عن أملها في قيام الأونكتاد بدور هام فيه. وقالت بعض الوفود إن شاغلها الرئيسي، في إطار إصلاح الأمم المتحدة وانعكاساته على الأونكتاد، هو ضمان قيام الأونكتاد بدور رئيسي في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالتجارة والتنمية. وكان هناك تأييد لموقف الأونكتاد بشأن ضرورة إدماج القضايا الاقتصادية والقضايا المتصلة بالتجارة إدماجاً تاماً في الخطط الاستراتيجية للتنمية الوطنية. ورحبت عدة وفود بالمبادرات العملية التي قامت بها الأمانة للتصدي للعقبات التي يواجهها الأونكتاد في مجال المشاركة في مبادرة أمم متحدة واحدة على المستوى القطري. ومع ذلك، أبدت شكوك جادة فيما يتعلق بتعيين ممثلين للأونكتاد على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وشجعت عدة وفود الأمانة بقوة على زيادة جهودها لنشر المعلومات عن التعاون التقني للأونكتاد وتوسيع عملها والدعاية له على المستويات القطري والإقليمي والمتعدد الأطراف. وكان هناك اتفاق عام على ضرورة بذل الجهود

لدمج المشاريع في إطار مجموعات مواضيعية. ورأت بعض الوفود أن مشاركة الأونكتاد في العمليات المنفذة على المستوى القطري ستضمن زيادة الفعالية في أداء التعاون التقني. وأشاد وفد بجهود الفرقة العاملة لزيادة الاتساق في عمل الأونكتاد وأشار إلى ضرورة تعميق الإصلاحات لضمان مزيد من التأثير والأهمية للأونكتاد.

١٣ - وأعرب وفد عن دعمه لوظيفة التقييم، ودعا إلى منح موارد كافية لدفع هذا العمل قدماً، وطلب تنفيذاً ومتابعة صارمين للاستنتاجات والتوصيات المترتبة على عمليات التقييم. ورحب وفد آخر بدعوة الفرقة العاملة إلى استحداث مؤشرات ومقاييس أداء قبل نهاية العام.

— — — — —